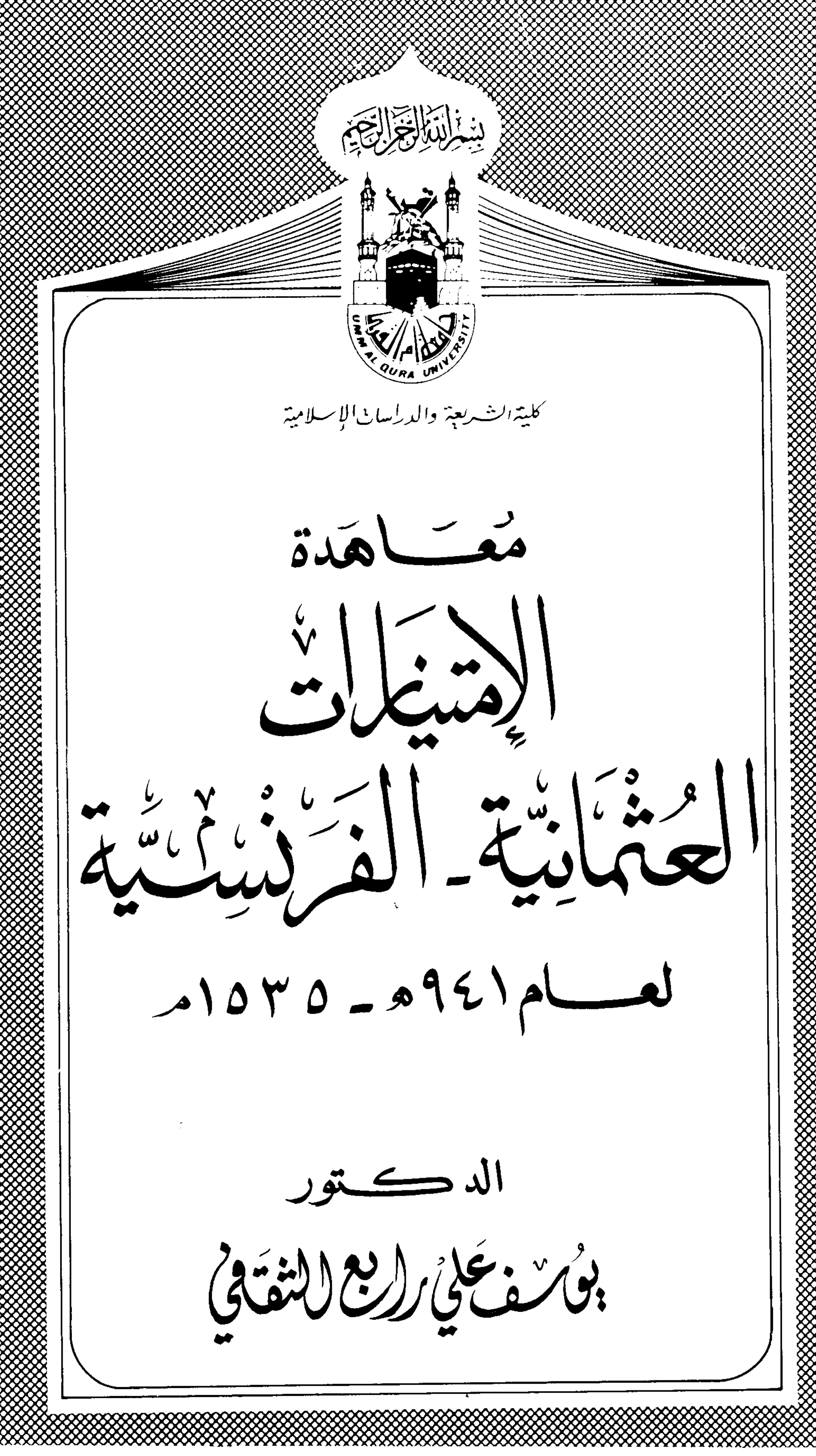


كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مُعَاهَدَة الامتيازات العُثمَانِيّة ـ الفَرَنْسِيّة لعام ٩٤١هـ ـ ١٥٣٥م

الدكتور

يوسف علي رابع الثقفي

قبل بدء الحديث عن معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام ٩٤١ هـ ١٥٣٥ م يجب أن أنوّه عن أهميتها وأسباب دراستنا لها .

أولاً : لم يسبق لهذه المعاهدة أن نشرت أو درست وحللت بنودها المشتملة عليها تحليلاً تاريخياً وانما وجدت في مصادرها الأصلية مسجلة . لذلك فإنه من واجب المؤرخ اليوم الاهتمام بها وتحليل موادها تحليلاً تاريخياً على أساس علمي منظم ليتحدد بعد ذلك معرفتنا التامة بهذه المعاهدة والتي تتركز أهميتها في أنها حددت مصير العلاقات بين دولتين عظيمتين في التاريخ .

ثانياً : من خلال دراسة هذه المعاهدة ستتضح لنا صورة الموقف الدولي تجاه العالم الاسلامي ، خاصة من دول المعسكرين الشرقي والغربي ونظرتهما الخاصة لدول العالم الثالث على أساس مصالح وامتيازات خاصة بهما لا على أساس التكافىء المتبادل كما سنرى عند دراستنا وتحليلنا لهذه المعاهدة .

ثالثاً : أن فكرة المعاهدات التجارية بين دولة وأخرى دائماً تعطي صورة للمجتمعات البشرية المعنية بأنها فعلاً معاهدات تجارية ليس الا . ولكن كما سنلاحظ في هذه المعاهدة وبعد تقصي الخلفيات التاريخية لها سواء في المجتمع العثماني أو المجتمع الفرنسي يتبين لنا أن هنالك أسباب ليست اقتصادية ولا دينية ولكنها بالدرجة الأولى سياسية ساهمت بطريقة أو بأخرى في ابرام هذه المعاهدة .

لقد حاولت في هذه الدراسة أن أتقصى وأبحث عن السمة العامة لهذه المعاهدة والأسباب التي جعلت الدولة العثمانية تمنح معاهدة الامتيازات هذه

للفـرنسيين ، وكذلـك طبيعة هـذه المعاهـدة ضمن اطار العـوامل السيـاسيـة والاقتصادية والدينية ، والآثار المباشرة التي تركتها على الطرفين .

أما فيما يتعلق بالمصادر فإن المصادر المتـوفرة لـدينا أوردت المعـاهدة ببنودها كاملة دون التعرض الى تحليلها أو تتبع نتائجها على الدولتين .

وأهم هذه المصادر هي الوثيقة الموجودة في مجلس الشيـوخ الأمريكي رقم **٣٤** الاجتماع السابع والستين الجلسة الأولى وهو ليس الأصلي وانما هـو مترجم الى الانجليزية . أما النص الفرنسي فهو موجود في كتاب فوراد ونجيان ج . بعنوان :

« مجموع المراسيم الدولية للأمبراطورية العثمانية ج ١ / ص ٨٣ ـ ٨٧ »

- Recueil d'actes internationaux de L'Empire Ottoman I,.83- 87 »

وورد النص الفرنسي واللاتيني في كتاب تشاريير أ . بعنوان :

Negociations de la France dans le levant , I , 283 - 294

« مفاوضات فرنسا في الشرق الأدنى » جـ ١ ص **٢٨٣ ـ ٢٩٤** .

وكذلك في كتاب دبلوماسي قـديم بعنوان : Le Regime des Capitula- tions 60 - 63 » . نظام الامتيازات ص ٦٠ ـ ٦٣ .

وورد النص كذلك باللغة العربية في كتـاب محمد فـريد بـك بعنوان : **تاريخ الدولة العليّة العثمانية ، ص ٩١ ـ ٩٥ .**

مما تقدم ذكره وتوضيحاً لمعظم الجوانب التي تتعلق بالمعاهدة فسيتحدد موضوع الدراسة لهذه المعاهدة في الاجابة على الأسئلة التالية :

ـ ما هي السمة العامة للامتيازات الأجنبية ؟

ـ ما هي الأسباب التي دفعت الدولة العثمانية وكذلك الفرنسية لعقد هذه المعاهدة (لعام ٩٤١ هـ الموافق ١٥٣٥ م) .

- ما هي طبيعة بنود المعاهدة ؟
- ما هي الآثار التي ترتبت عليها ؟ وماذا يمكن أن يستنتج من ذلك ؟

وجواباً على السؤال الأول هو سمة الامتيازات فيجب التطرق باديء ذي بدء الى تعريف الامتيازات الأجنبية تعريفاً موجزاً وذلك لايضاح الخلفيات التاريخية وتكوين صورة واضحة لهذه المعاهدة التي تعتبر قاعدة مهمة بُني عليها وسار على نهجها الكثير من المعاهدات التجارية التي عقدت فيما بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية بصفة عامة .

فكلمة الامتيازات والمتعارف عليها في اللغة الانجليزية بـ Capitulation اشتقت من الكلمة اللاتينية « Capitula» التي تعني « بند »[1] ولكنها استخدمت في معاهدات الدولة العثمانية لتعني منح السلاطين العثمانيين امتيازات تجارية لدول أجنبية[2] . ولقد أورد المؤرخون آراء متباينة فيما يتعلق بالمصطلح لكلمة Capitulation واستخدامها غير ما أوردناه أعلاه . فيعتقد الغربيون أن كلمة Capitulation تعني خضوع المسيحي واليهودي لارادة المسلم لكي يحصل على السلام[3] . ومن جهة أخرى يعتقد المؤرخون الشرقيون أنها تعني خضوع سلطان الدولة العثمانية للقوى الأجنبية ، ذلك لأن السلطان منح الأجانب تيسيرات عديدة لم يسمح بها لرعاياه أنفسهم[4] . ولكن طبقاً للشروط الرئيسية لبنود هذه المعاهدة ، فانها تعني بشكل عام : اتفاق أو معاهدة تمنح

(1) B.G. Ravndal. **The Origin of the Capitulations and of the Consular Consular Institution.** Sdec. No. 34, 67th Congress, Ist sess, Washington Government Printing office, 1921, p. 35
(2) Stanford J. Shaw. **Between Old and New**, Cambridge. Harvard University Press, 1971, p. 35.
(3) P.M. Brown, **The Foreigner in Turkey**, Princeton. Princeton University Press, 1914, p. 29.
(٤) محمد أنيس : **الدولة العثمانية والشرق العربي** ، القاهرة ـ دار الجيل للطباعة ، ١٩٦٥ م .

الدولة العثمانية بمقتضاها امتيازات أو حقوق خارجة عن نطاق القوانين المحلية وذلك لخدمة مصالح الرعايا الفرنسيين في داخل حدود الدولة العثمانية .

كما يجب أن نلاحظ أن الامتيازات الأجنبية الممنوحة للدول الأجنبية في المناطق العربية كانت موجودة قبل ابرام هذه المعاهدة في عام ٩٤١ هـ - ١٥٣٥ م . ولكنها تختلف في النوعية والكيفية عن هذه المعاهدة التي نحن بصدد دراستها . على أننا يجب أن نلاحظ أن هنالك تشابه محدود بين هذه المعاهدة والمعاهدات السابقة خاصة في مجال المعاملة والعلاقات التي كانت موجودة بين المسلمين وغيرهم ، مع أنني لا أدعو بأن نقيم علاقات مع المسيحيين أو غيرهم نفقد بها مقوّمات الاسلام وعلى حساب العقيدة الاسلامية . فالعلاقات الانسانية شيء واجب ولكن على أساس الاحترام المتبادل الشريف لا على حساب ديننا وعقيدتنا . ومما يؤسف له أن الدولة العثمانية بعقدها هذه المعاهدة ساهمت في ايجاد سلبيات كثيرة نتيجة لعدم مراعاتها لأمور هامة تخص كيان الأمة الاسلامية .

فهذه المعاهدة التي نحن بصدد دراستها لم يتم الاتفاق عليها اعتباطاً وبدون اعتبارات سابقة وعلاقات ثنائية بين الأطراف المعنية . فلكل اتفاقية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك لها طبيعة وظروف وحوافز خاصة ورامية الى إبرامها . إذاً فما هي الأسباب التي أوحت بعقد معاهدة الامتيازات لعام ٩٤١ هـ الموافق ١٥٣٥ م فيما بين الدولة العثمانية وفرنسا ؟ .

ليس من السهل اكتشاف الأسباب الحقيقية وراء عقد هذه المعاهدة ، إذ يبدو أن بنودها تشتمل فقط على شروط اقتصادية وقانونية . وقد تقود هذه الحقيقة المرء الى الاعتقاد بأن أسباب هذه المعاهدة أسباب اقتصادية . ولكن

(1) William Stearns Davis. A Short History of the Near East. New York: The Macmillan Company 1923. p. 224.

بعد دراسة الخلفية التاريخية لأحوال كل من الدولة العثمانية وفرنسا استنتجت بأن الأسباب الرئيسية التي شجعت كلتا الدولتين لابـرام هذه الاتفـاقية كـانت سياسية . إلا أنه لا يمكن أن ننكر بأن الأسباب الاقتصادية والدينية قـد لعبت دوراً أيضاً ولكن أقل درجة وتأثيراً من السبب السياسي .

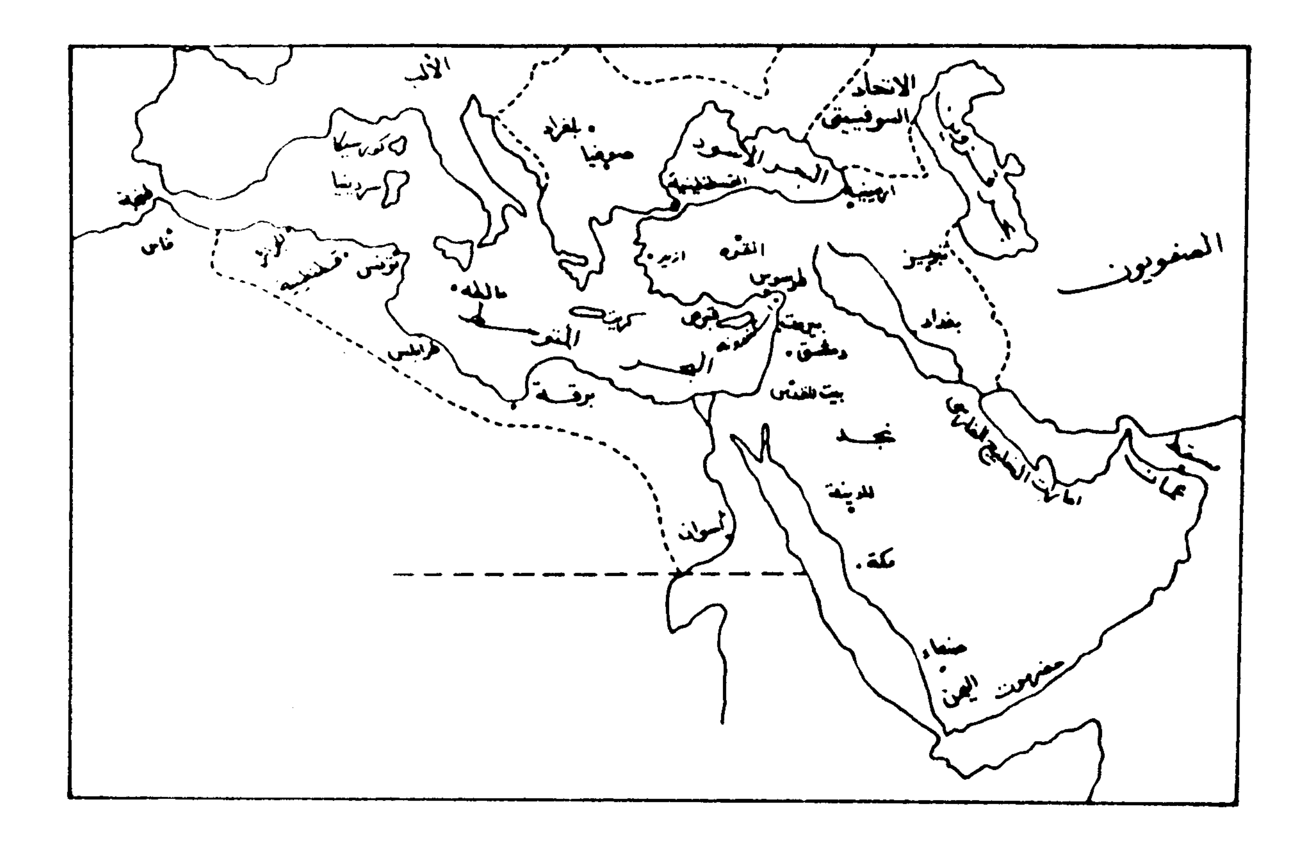
فبحلول القرن العاشر الهجري الموافق السادس عشر الميلادي أصبحت الدولة العثمانية عنصراً هاماً في ميزان القوى في مجال السيـاسة الأوروبيـة . ففي عهد السلطان سليم الأول (٩١٨ ـ ٩٢٦ هـ / ١٥١٢ ـ ١٥٢٠ م) تمكن العثمانيون من ضم البلاد العربية بما فيها الأماكن المقدسة . وشاهدت سنوات حكم السلطان سليمان (٩٢٦ ـ ٩٧٢ هـ / ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م) توسعـاً هامـاً وتطوراً في الدولة (أنظر الخارطة في الصفحة التالية) . فلقد وجـه السلطان سليمان نشاطه نحو أوروبا وبوجه خاص نحو بلجراد التي تعتبـر بوابـة أوروبا الوسطى ، ورودس التي تعتبر المفتاح الى شرق البحر المتوسط[١] ، حتى أن كورتنج ـ أوجلو . أميـر بحر أسـطوله البحـري وجـه اليـه الكلمات الآتيـة : ـ « ليست هناك أية حروب يمكنك بـواسطهـا تحقيق شهرة أبـدية أكثـر من غزو رودس واخضـاعها التي تعتبـر حصن المسيحية المنيـع ، وباستيـلائنـا عليهـا سنكون على بعد عن أخـطارهم »[٢] . زيادة على ذلـك أنه في ذلـك الوقت كانت أوروبا تعيش انقساماً سياسياً ، حيث كانت توجد حرب رئيسية بين شارلز الخـامس حاكم الأمبـراطوريـة الرومـانية المقـدسـة ، وفـرنسيس الأول ملك فرنسا[٣] . كذلك فإن الجدل الديني ساهم في تفاقم المشكلة في أوروبا . اذ

(1) B.M. Roger. Suleyman the Magnificent, 1520-1566. Cambridge: Harvard University, Press 1944 p. 50-78.
(2) Parifax, D. The Grande Turk. New York: Minton, Balch and Company, 1929. p. 46.
(3) Ilkinson Burke. Francis in All His Glory, New York: Fear, Strand and Girowx, 1st ed., 1972. 204.

أن البابا ليو العاشر كان مشغولاً بالجدل في محاولة منه لمقاومة التأثير المتعاظم للراهب الألماني مارتن لوثر زعيم المقاومة البروتستانتية[١] . وبالإضافة الى هذه الأزمات ، فقد كانت بلجراد تعاني من الاضطراب الداخلي نظراً لصغر سن ملكها لويس الثاني وعدم خبرته والنزاع الحادث بين أمرائها[٢] . ولهذا فلقد انتهز السلطان سليمان وجود هذه الاضطرابات وزحف بجيشه الى بلجراد في أغسطس عام **١٥٢١** م ورودس في يناير عام **١٥٢٢** م . كما غزا المجر الحليف الأسمى لتشارلز ، وأحرز النصر في معركة موهاكس (**١٥٢٦** م)[٣] . وفي عام **١٥٢٩** م استهل سليمان الزحف على فيينا التي تعتبر احدى المدن الرئيسية في أوروبا الوسطى ، إلا أن طول المسافة جعل خطوط المواصلات صعبة ، كما أن التحالف الحديث بين شارلز الخامس وفرنسيس الأول جعل من المستحيل على سليمان أن يستولي على عاصمة أسرة هابسبرج[٤] .

عند أخذ مثل هذه الظروف في الاعتبار يستطيع المرء أن يدرك أن الوضع السياسي أثناء فترة حكم سليمان كان وضعاً معقداً . إذ أن شارلز الخامس حاكم هابسبرج كان يعلن دائماً أن هدفه النهائي هو الزحف على الدولة العثمانية وكان أخيه فرديناند ملك النمسا يعتبر سليمان عدواً لدوداً . بينما أصبح هنري الثامن ملك انجلترا وفرنسوا الأول ملك فرنسا حليفان لسليمان . وكان زعماء آخرون أمثال الشاه اسماعيل حاكم فارس ودوز جريتي حاكم البندقية متعادلان

(1) Kortepter, C.M. **Ottoman Imperialism During the Reformation: Europe and the Caucosus.** New York: New York University Press, 1972, p. 124.
(2) Ibid. p. 124.
(3) Sugar, P.F. **Southeastern Europe Under Ottoman Rule 1354-1804** University of Washington Press, 1977. p. 69.
(4) Fernand Brandel. **The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II,** Vol. II New York: Harper Row Publishers. Inc., 1973, p. 666.



الإمبراطورية العثمانية في أقصى اتساعها

معه فيما يتعلق بتوازن القوى . ولهذا فانه بالامكـان تحت مثل هـذه الظروف الاعتقاد بأن الدولة العثمانية سوف تستفيد بتقديم الامتيازات الى فرنسا . اذ أن العلاقات الوطيدة مع فرنسا سوف يتـرتب عليها المـزيد من التـأثير في شؤون أوروبا الغربية وبوجه خاص في ايطاليا(١) . كما أن منح الامتيازات لفرنسا من الممكن رؤ يته كمحاولة لحث فرنسا على عدم الاشتراك في العمليات البحرية المسيحيـة التي يقودهـا شارلـز الخامس(٢) ضـد الدولـة العثمانيـة في البحـر المتوسط .

هذا من جانب العثمانيين أما بالنسبة لرغبة فرنسا فانه يجب القـاء نظرة للظروف السياسية في أوروبا التي ربما دعتها لعقد هذه المعاهدة .ففي القـرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي مرت أوروبا بأزمة سيـاسية خـطيرة وهي المنافسة التي أشرنا اليها بين كل من شارلز حـاكم هابسبـرج وفرانسيس ملك فرنسا حول من سيكون منهما امبراطوراً للأمبراطورية الرومـانية . ولقـد لعبت الـظروف السياسيـة دوراً هامـاً لصالـح شارلـز الخامس عنـدمـا اعتبـره المرشحون أكثر ملائمة للمهمة . وبعد الانتخابات في **٢١** مارس عام **١٥٢٠** م (الموافق **٩٢٦** هـ) بدأ الحاكمان الحرب ضد بعضهما حتى انتهى أمر الملك الفـرنسي بـأن وقـع في الأسـر في معـركـة بـافيـا المشهـورة عـام **٩٣١** هـ /

(1) Dorothy M. Vanghan. **Europe and the Turk a Pattern of Alliance.** Liverpool: Wilmer Brother and Company. 1st Edit. 1954. p. 112.

(٢) ومن أمثلة ذلك : في بداية القرن السادس عشر اقترحت البرتغال مشروعاً للقيام بعمليات بحرية موحدة متضمنة في ذلك اسبانيا ، والبرتغال وفرنسا . وكـان هدفهـا الأساسي تقسيم شـواطىء البحر الأحمر والبحر المتوسط في مواجهة الدولة العثمانية إلا أنها فشلت لأن فرنسا انشقت عن هذا المشروع .
(محمد عبد المنعم « الغزو العثماني لمصر » ص ٢٧١) .

١٥٢٥م(١) . ومع ذلك ، فإن فرنسيس كان قد وعد قبل الانتخابات بأن يعبئ جميع القوى في أوروبا ضد الدولة العثمانية . الا أنه بعد أن وجد نفسه متورطاً في هذا الصراع العظيم مع الأمبراطور شارلز الخامس ليس فقط فيما يتعلق بالانتخابات بل وأيضاً فيما يتعلق بنوايا شارلز الأكيدة في البحر المتوسط ، ألقى جانباً الوساوس التي كانت تراود الحكام المسيحيين ضد المسلمين وحاول اكتساب صداقة السلطان العثماني الذي كان يناوئ الأمبراطور الألماني . ومع ذلك فلقد كان يتصرف على أساس معرفته بنية السلطان سليمان في الاستيلاء على فيينا ودول أوروبية أخرى(٢) . لذلك في عام ٩٤١ هـ / ١٥٣٥ م اعترف فرنسيس الأول للسفير الفينيسي بأنه رأى أن الدولة العثمانية هي القوة الوحيدة القادرة على ضمان المقاومة المستمرة للدول الأوروبية ضد شارلز الخامس . وبهذا فقد قال الملك للسفير : « سعادة السفير ، لا يمكنني أن أنكر أنني أرغب بشدة في أن أرى الاتراك أقوياء جداً ومستعدون للحرب ، ليس فقط لمصلحة السلطان العثماني الذاتية . . . . بل لكي يضعف قوة الأمبراطور شارلز الخامس وتكليفه غالياً واعطاء جميع الحكومات الأمن والأمان ضد عدو عظيم كهذا (الأمبراطور تشارلز)(٣) . فهذا النص ورد في مؤلف لكاتب غربي مما يؤكد لنا أن فرنسا تسعى لتحقيق هدفها السياسي نتيجة للظروف التي تعيشها أوروبا في تلك الفترة بغض النظر عن مدى كراهيتهم للمسلمين .

وفي نفس الوقت حاول فرنسيس الأول اقناع السلطان سليمان بأنه

---

(1) Otto Von Habsburg. **Charles V.** Tr. by Michael Ross, London: Weindenfeld and Nichol on, 1970. p. 109.
(2) The Cambridge Modern History by Lord Acotn LLd, Vol. III, **The Wars of Religion.** New York: The Macmillan Company 1918. p. 140.
(3) Wilkinson Burke. **Francis in All His Glory**, p. 204.

بامكانه أن يصل بسياساته الى خاتمة ناجحة فقط بمهاجمة شارلز في ايطاليا . ولكن فرنسيس تجاهل أنه بفعله هذا سوف ييسر لشارلز الخامس دعماً قومياً في العالم المسيحي الغربي . وفوق هذا كله فقد قلّل من قيمة جدية الخطر العثماني كما يرى الغربيون ضد أوروبا واستمر في اعتبار التحالف العثماني هو القوة الرئيسية القادرة على كبح سيادة عدوه شارلز الخامس .

مما سبق يتضح نوعية الحوافز السياسية ، أما السبب الاقتصادي لهذه المعاهدة فيمكن استنتاجه في الرغبة الشديدة من قبل العثمانيين لضم مصر والشرق العربي حيث أن ضم السلطان سليم لمصر في عام ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م كان ذو أهمية عظيمة في هذا الشأن بالنسبة للدولة العثمانية . فنظراً لموقع مصر على أساس أنها تربط القارات الثلاث (آسيا وأوروبا وأفريقيا) فقد راود السلاطين العثمانيين الأمل في أنهم باعطاء التجار الفرنسيين هذه الامتيازات فإنهم سوف يستخدمون مصر كحلقة اتصال للتجارة مع الدول الآسيوية[1] بدلاً من استخدام طريق التجارة الجديد : طريق رأس الرجاء الصالح[2] الذي بدأ في تحويل تجارة الشرق / الغرب من البحر المتوسط الى المحيط الهندي حول أفريقيا (أنظر الصفحة التالية) . ورغم أن ضم مصر كان ذو أهمية اقتصادية عظيمة بالنسبة للخزانة العثمانية الا أن العثمانيين مع آمالهم الاقتصادية هذه قد ورثوا المنازعات التي نشبت بين المماليك والبرتغاليين نظراً لتدخل البرتغاليين في الجنوب العربي وطلب مصر المساعدة البحرية من العثمانيين[3] .

---

(١) محمد عبد المنعم : الغزو العثماني لمصر . الاسكندرية ـ مؤسسة الجامعة ، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م ص ١٢٧ .

(٢) اكتشفه فاسكو دي جاما في سنة ١٤٩٧ م .

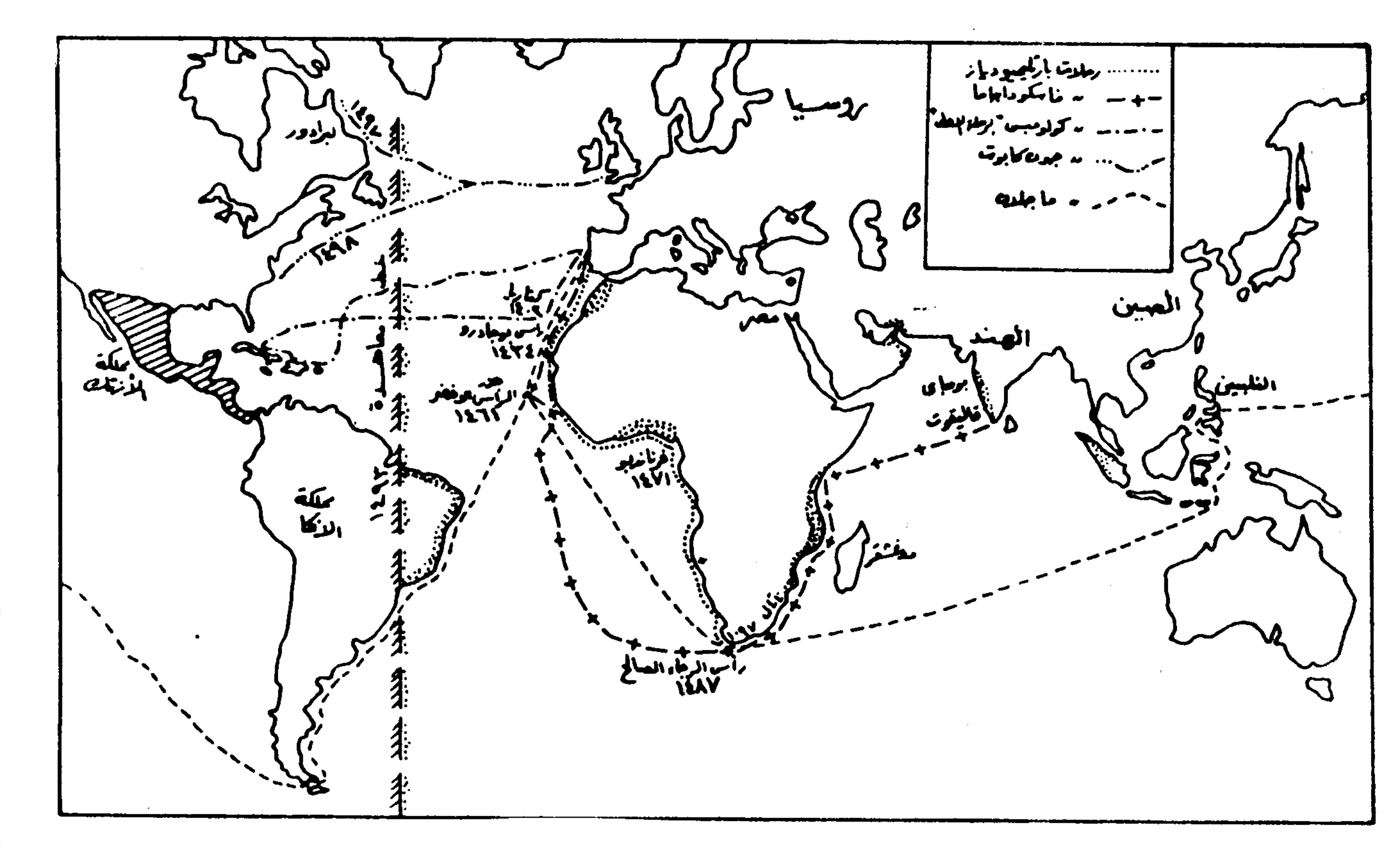
(3) L.T. Colinel Sir Wolseley Haig. **The Cambridge History of India, Turks and Afghans.** New York: The Macmillan Company 1928, p. 491.

كذلك يجب ملاحظة المجال الضرائبي في هـذا الشأن نـظراً لأن جزء كبير من دخل الحكومة العثمانية يأتي أساسـاً من فرض الضـرائب ، وخاصـة الضرائب التي تفرض على التجارة الدولية التي تمر عبر مصر حيث أنها كانت تعتبر أهم جزء في الدولة العثمانية . فلقد أورد ستانفورد جيه شو في مقدمته : « أن الهدف الأساسي للادارة العثمانية في مصر هـو ضمان استغـلال ثروتهـا وتحويل أقصى جزء من الدخل المتحقق الى الباب العالي أو لتحقيق أهدافها والتزاماتها في مصر والمدن المقدسة مكة والمـدينة »[١] . هـذا ويجب أن لا ننكـر دور موقـع مصر في زيـادة دخل الخـزينة العثمـانية وخـاصة عن طـريق الضرائب ، إلا أننا لا نتفق مع ما ذكـره شو في أن ضـم مصـر كان مبنيـاً على الناحية الاقتصـادية فقط بـل هنالـك جوانب أخـرى من أهمها حمـاية العـالم الاسلامي من الخطر البرتغالي .

ولهذا فان للعثمانيين من الأسباب مـا يجعلهم يشجعون التجـارة وذلك بمنح الأوروبيين امتيازات اقتصـادية في بـلادهم . هذه الامتيـازات ، حسب اعتقادهم ستساهم في نمو التجارة وستزيد دخل الباب العالي من الضرائب .

وغالباً ما تكون الأسباب السياسية والاقتصادية متشابهة . فقبل معـاهدة عام ٩٤١ هـ / ١٥٣٥ م منحت الدولة العثمانية امتيازات معينـة تتعلق بأوجـه النشـاط التجاري لكـل من جنوة والبنـدقية وتـرجع هـذه الامتيازات الى عـام ٨٥٦ هـ /١٤٥٣ م[٢] . لذلك منح دول أخرى مثل فرنسا هذه الامتيازات التي نحن بصددها فإنه من المنطق أن نفكر في أن الدولة العثمانية كانت ترغب في

(1) Stanford, J. Shaw. **The Financial and Administrative and Development of Ottoman Egypt, 1517-1789.** Princeton, Princeton University Press, 1962. p. 1.
(2) Wood, A.C. **A History of the Levant Company.** London, Frank Cass and Company, Ltd., 2nd., 1964. p. 8.



طريق رأس الرجاء الصالح

تحقيق هدفين رئيسيين : القضاء على السيطرة الفينيسية (سيطرة البندقية) على أوجه النشاط التجاري داخل الدولة أولاً ، وتنويع مصادر الواردات التجارية ثانياً .

بقدر ما يهم فرنسا فانها قد رأت أن معاهدة **٩٤١ هـ/١٥٣٥م** تعتبر وسيلة للحصول على ميزة على الدول الأوروبية الأخرى وفتح باب التجارة مع الشرق الأقصى وإعادة دعم تجارتها مع مصر . ففي تلك الفترة لم تكن فرنسا تتمتع بأسطول بحري يمخر عباب المحيطات بالقدر الذي يتمتع به منافسوها (على سبيل المثال البرتغال) ، خاصة بعد أن بلغت القوة البحرية العثمانية ذروتها في أوائل القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي(١) . علاوة على هذا ، فإن الاعتقاد بأن الشرق الأدنى كان يعتبر مجالاً طيباً للنمو الاقتصادي قد حرّك فرنسا نحو محاولة الحصول على امتيازات تجارية في الدولة العثمانية . ومن المهم أن نتذكر أن فتح أسواق جديدة في الدولة العثمانية سوف يترتب عليه تقدم في النشاطات الاقتصادية الفرنسية . ومع الأسف الشديد أن الدول الغربية والشرقية تبحث الآن عن أسواق جديدة لتصريف الأسلحة التي تقوم بانتاجها مصانعهم الحربية ، وفعلاً تجد أسواقاً مستهلكة لدى دول العالم الثالث .

وعلى النقيض من البواعث السياسية والاقتصادية فإن الأسباب الدينية قد لعبت دوراً ضئيلاً أو لم تكد تلعب أي دور في إبرام هذه المعاهدة . ولكن هذا لا يعني أن فرنسا لم تكن لديها أية رغبة في نشر المسيحية في الشرق الأدنى في ذلك الوقت . إذ أن فرنسا فوق هذا كله كانت المصدر الرئيسي للحملات الصليبية الأوروبية وأبدت اهتماماً لفترة طويلة في سيطرة المسيحيين على

(1) Ibid., p. 4.

القدس[١] . وقد وصف المؤرخون فرانسيس الأول بأنه كان مسيحي محافظ . ورغم أنه اعتقد بأنه بتوقيعه على معاهدة ٩٤١ هـ / ١٥٣٥ م سيستطيع استخدامها في تحسين علاقاته مع الدولة العثمانية وتساعده في كفاحه ضد شارلز الخامس أمبراطور المانيا إلا أنه قد يكون في نيته أن تصبح المعاهدة وسيلة لتقوية تأثير المسيحية في الدولة العثمانية . كدليل على هذا يقول فون دورثي أحد المؤرخين الغربيين :

« لقد كان بامكان (فرانسيس) أن يستخدم رجاحة كفته (بل وقد استخدمها فعلاً) لدى القسطنطينية للدفاع وضمان المصالح المسيحية في الدولة العثمانية وبوجه خاص فيما يتعلق بحماية الحجاج ورعاية وصيانة الأماكن المقدسة في بيت المقدس وغيره »[٢] . إلا أن المؤرخ العربي عزيز عطية في كتابه : **الصليبيين في العصور الوسطى الأخيرة** يذكر بأن معظم المسيحيين كانوا يشكّون في اخلاص فرانسيس الديني لأنه تفاوض مع سليمان حول الامتيازات وفضل تحالفه مع سليمان ضد الأمبراطور شارلز الخامس[٣] الذي يؤمن معه بدين واحد . لذلك ما أورده دورثي وعزيز عطية لا يعطي صورة واضحة لتأثير المجال الديني في عقد المعاهدة من الجانب الفرنسي .

أما بالنسبة للعثمانيين فيجب أن ندرك دورهم في نشر الاسلام في أوروبا خاصة في النصف الأخير من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي والنصف الأول من القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي . فالسلطان محمد الفاتح فتح القسطنطينية عام ٨٥٦ هـ / ١٤٥٣ م باسم الاسلام وغير

(1) Atiya, A.S. **Crusade, Commerce and Culture.** Bloomington Indiana University Press, 1962. p. 51.
(2) Dorothy H. Vanghan, **Europe and The Turk, A pattern of Alliance,** p. 121.
(3) Atiya, A.S. **The Crusade Int. the Later Middle Ages.** New York Kraus Reprint Corporation, 1965. p. 282.

اسم المدينة الى دار الاسلام وحول الكنائس الى مساجد يذكر فيها اسم الله عز وجل . وأكد خلفه (خاصة السلطان سليمان) التزامه بالاسلام وحمايته للأماكن المقدسة من أجل تشجيع ودعم كيان المسلمين ووصل في فتوحاته الى فينا عام ٩٣٥ هـ / ١٥٢٩ م[١]. الآ أن هذه المعاهدة لا يمكن القول بأن البواعث الدينية لعبت دوراً هاماً في ابرامها وذلك لأن طبيعة بنودها لا تشجع مبدأ الكفاح ضد المسيحيين الكفرة وتعطي للرعايا الفرنسيين امتيازات لم يحصل عليها العثمانيون أنفسهم .

لاعطاء صورة واضحة للأسباب المشار اليها أرى من الواجب التعرف على طبيعة هذه المعاهدة وذلك لمقارنة نوعيات بنودها مع الأسباب والظروف التي حفزت الطرفين على عقدها . لذلك فالسؤال المطروح بهذا الصدد هو : ما هي طبيعة بنود هذه المعاهدة في اطار العوامل السياسية والاقتصادية والدينية ؟ .

عندما أسر فرانسيس الأول بعد معركة بافيا في ٢٥ فبراير عام ١٥٢٥ م أرسلت والدته لويس الوصية على العرش مبعوثاً الى القسطنطينية ولكن المبعوث لم يبلغ مقصده لأنه قتل في بوسنيا . وفي الشهر الأخير من نفس العام أرسل مبعوثاً فرنسياً آخر ـ جون فرانجيباني ـ وهو يحمل خطاباً من الوصية على العرش وخطاباً آخر من فرانسيس الأسير طالبين في هذين الخطابين العون من السلطان سليمان في استعادة الحرية لفرانسيس ومهاجمة قوات عائلة هابسبرج[٢] ، وافق سليمان على تقديم المساعدة ، وذلك في خطاب سلمه لفرانجيباني . هذا الخطاب بأسلوبه الرقيق يوضح مدى عظمة وسيادة السلطان

(1) Roger, B.M. **Suleyman The Magnificent**, P. 39.
(2) Dorothy M. Vaughan, **Europe and The Turk, A pattern of Alliances**, p. 111.

العثماني[١] . ولكن ليس من المعروف إذا كان اطلاق سراح فرانسيس في يناير عام ١٥٢٦ م كان نتيجة لبعثة فرانجيباني أم لا . الا أن المعروف أن شارلز الخامس قد أطلق سراح فرانسيس بعد أن وقع فرانسيس على معاهدة في مدريد في ١٤ يناير عام ١٥٢٦ م[٢] . والتي لم يلتزم فرانسيس بمتطلباتها بعد عودته إلى فرنسا . ولهذا فإنه باعطاء فرانجيباني خطاباً للسلطان سليمان ، يتبادر إلى الذهن أن فرنسيس قد وقع على معاهدة مدريد كوسيلة فقط لاسترداد حريته ورغبته في نفس الوقت نحو عقد تحالف مع سليمان ضد شارلز الخامس . وكبرهان على هذا ، فإنه بعد ذلك وعلى وجه التحديد في شتاء ١٥٣٤ / ١٥٣٥ م أرسل فرانسيس أحد السكرتاريين واسمه جان دي لافوريه الى السلطان سليمان للقيام بمهمة عقد تحالف بين فرنسا والدولة العثمانية في شكل معاهدة[٣]. ويذكر مؤرخ غربي روبرستون دون برهان واضح أن جان دي لافوريه قد تم تعيينه كعميل سري في الباب العالي العثماني قبل عام ٩٤١ هـ / ١٥٣٥ م[٤] .

وعلى هذه الأسس نجد أن لافوريه الذي كان يحمل معه تعليمات سرية ، قام بالتفاوض مع السلطان سليمان ووزيره القوي ابراهيم باشا ووقع على المعاهدة التي نحن بصددها . هذه المعاهدة التي وضعت الخطوات الأولى لتعاون سياسي تجاري ، وعسكري بين الدولتين . والتي تتضمن ستة عشر بنداً .

---

(1) Roger, B.M. Suleiman the Magnificent P. 129-131.
Robertson, History of Charles V New York: Harper and Brothers, Brothers, 1836. p. 202.

(٢) أن البند الأساسي في هذه المعاهدة هو ضرورة السماح لفرانسيس الأول بالعودة الى فرنسا اذا وعد باعادة ببرجندي واعترف بأن شارلز هو الدوق الشرعي لبرجندي .

(3) Dorothy, Europe and The Turk, A pattern of Alliance, p. 122.

(4) William Robertson, The History of Charles V, P. 272.

من أهم بنود تلك المعاهدة هي تلك الخاصة بالادارة القضائية خاصة البنود المتعلقة بالقضايا المدنية والجنايات للرعايا الفرنسيين القاطنين بأراضي الدولة العثمانية . فقد ذكرت البنود الخاصة بالتطبيق القضائي في البنود ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١٤ . في هذه البنود يحق للرعايا الفرنسيين الذين يقطنون في الدولة العثمانية المحاكمة طبقاً لقوانينهم وذلك في القنصليات المخصصة لهم . أما في قضايا الجنايات فقد حددت المادة الخامسة الوسائل والطرق التي يجب أن يعامل على أساسها التجار الفرنسيين وغيرهم من الرعايا . فهي تنص على أن أي فرد من رعايا الملك سوف تتم محاكمته بواسطة الباب العالي[1] أو مكتب رئيس الوزراء بدلاً من محاكم القضاء المحلية . وقد يثار الجدل لماذا لا يتم تقديم هذه القضايا أمام المحاكم المحلية . والسبب المحتمل قد يكون هو أن القضايا الجنائية أهم من القضايا المدنية . والسبب المحتمل الآخر هو أن المعاهدة تعطي امتيازات خاصة للفرنسيين وذلك باحالتهم مباشرة للباب العالي ، خاصة وأن المحاكم والقضاة المحليين غير معتادين على القضايا التي تتعلق بالأجانب[2] . وحتى يمكن توضيح ذلك فانه طبقاً للقانون العثماني في القرنين الخامس عشر وأوائل السادس عشر الميلادي ، كانت قضايا الجنايات لغير المسلمين تحال الى الباب العالي أو إلى مكتب رئيس الوزراء لسببين : السبب الأول هو أنه بداخل نظام المحاكم العثمانية العادية كانت قضايا الجنايات تظل الى حد كبير خارج نطاق السلطات القانونية للقاضي . وثانيها أن القضاة المحليين يحكمون وفقاً للشريعة الاسلامية في حين أن الباب العالي أو مكتب رئيس الوزراء يضاف الى

(١) المصطلح الباب العالي لم يستخدم اطلاقاً للدلالة على شخص السلطان بل إنه يعني بكل بساطة الحكومة أو مجلس الوزراء .

(2) Uriel Heyd, Studies in Old Ottoman Criminal law. Oxford: The Clarendon Press, 1934. p. 223.

مهام عملهم اتخاذ القرارات لبعض الأحكام غير الشرعية نظراً لوجود أقليات غير اسلامية في بلادهم .

ولقد أخذت الشروط الدينية في الاعتبار في البند السادس . فطبقاً لهذا البند يتمتع الرعايا الفرنسيين بحق ممارسة دينهم أو أن يصبحوا مسلمين اذا رغبوا في ذلك . هذا ليس غريباً بالنسبة للرعايا غير المسلمين القاطنين بالأمبراطورية العثمانية حيث كان هذا الحق موجوداً منذ اصدار قانون الملل عام ١٤٥٣ م[١] . اذ لكل قلة من الأقليات الاسلامية الحق الشرعي في ممارسة قوانينها بلغتها ، ولها تطوير ديانتها وثقافتها ومؤسساتها التعليمية[٢] . وتعتبر هذه المادة تأكيداً للرعايا المسيحيين الذين ينتمون للملك الفرنسي بأن حقوقهم الدينية سوف يتم حمايتها بنفس الطريقة .

أما البنود ٢ ، ٧ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ فتشمل المجالات الاقتصادية .

هذه البنود تعالج بشكل واسع المشاكل التي تتعلق بحرية التجارة ، عبور السفن ، حماية الملكية ، ونظام الضرائب . وفي بنود أخرى مثل ١٠ ، ١٤ فقد اهتمت بشروط تختص بالرق والأمان . فالبند العاشر يتضمن الحقوق القانونية الخاصة بالعبيد وأسرى الحرب . ولقد تضمن هذا البند أيضاً اهتمامات سياسية حيث اعترف بحسن النية في هذا الخصوص من جانب الطرفين في الفترة الواقعة بين التفاوض حول المعاهدة والتصديق عليها . في ذلك تشير هذه المادة الى التحرير الفوري لجميع العبيد الذين تم شراءهم وأسرى الحرب أو الرعايا الموقوفين في أيدي أي من الدولتين . اضافة لذلك أنها تنص على أنه لا يجوز لأي من رعايا الحاكمين المذكورين أن يشتري أو

(١) جالية أو مجموعة من الناس لها دين معين داخل الأمبراطورية العثمانية .

(2) Fisher, S.N. **The Middle East A History**. New York: Alfjred A. Knope, 2nd Ed. 1969. p. 216.

يبيع أو يحتجز بصورة رقيق أي من أسرى حرب الجانبين . كذلك هناك أوامر محددة عن كيفية تعويض أي من الأطراف اذا أصيب بضرر . والسبب المحتمل لهذه المادة هو خلق تناسق وتخفيف التوتر بين الطرفين ، حيث أنه باستصدار مادة لموضوع أسر العبيد لمما يؤكد حسن نية الطرفين وبالتالي يؤكد حسن معاملة الأسرى . كذلك من المحتمل أن هذه المادة لم توضع الا بناء على انتشار هذه الظاهرة في تلك الفترة . ففي الحقيقة كان بعض الأسرى يقعون في أيدي قراصنة البحر خاصة في شمال أفريقيا . إذ أن القراصنة يخرجون من مدنهم القوية ويبحرون ويستولون بالقوة على كل شيء يقع عليه أيديهم . ويصف المؤرخ فرناند برودل مدنهم (القراصنة) على النحو التالي :

« في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي كانت جميع الدول رغم عدم الوفاق بينها تلتزم بقوة بالقانون الدولي مع افتراض احترامها لهذا القانون . ولكن مدن القراصنة كانت معروفة بأنها لا تعير القانون الدولي أي اهتمام على وجه الاطلاق . لقد كانت تشكل عوالم على هوامش المجتمع[1] .

يتضح مما سبق أن الأسباب التي حفزت كلتا الدولتين على عقد هذه المعاهدة لم تكن على وفاق تام مع طبيعة بنود المعاهدة ، على أساس أن النواحي السياسية التي ربما كانت العنصر الهام في سبب ابرامها لم تظهر بوضوح في بنود المعاهدة ـ كذلك هناك عدم ثبوت التوازن في المعاملة حيث أن المعاهدة قدمت للرعايا الفرنسيين أمور ايجابية لم تكن على نفس المستوى بالنسبة لرعايا الدولة العثمانية . من هذا المنطلق يجب أن نتوقع تغاير في

(1) Fernand Braudel, The Mediterranean. Vol. II p. 870.

النتائج المباشرة لهذه المعاهدة . ولهذا سيتحدد موضوعنا التالي في الاجابة على السؤال التالي : ما هي الآثار المباشرة لهذه المعاهدة ؟ وماذا يمكن أن نستخلص منها ؟ .

لقد سبق وأن ذكرنا بأن السياسة العثمانية والفرنسية في نفس الوقت كانت مناوئة لسياسة شارلز الخامس في أوروبا في أوائل القرن السادس عشر الميلادي . بهذا عامل السلطان العثماني ملك فرنسا كنظير سياسي له . ثم أن كلا السلطانين بعد التصديق على المعاهدة وافقا على استخدام قواتهم ضد شارلز الخامس في ايطاليا . الا أنهما اختلفا في تنفيذ المهمة . فرغم أن فرانسيس الأول قد تعاون مع السلطان سليمان في العمليات البحرية ضد قوة هابسبرج في البحر المتوسط الا أنه فشل في تنفيذ الأمر في شمال ايطاليا وذلك ما كان متوقعاً منه . فبدلاً من أن يقوم بعمل ما في شمال ايطاليا فانه عمل هدنة مع شارلز الخامس . على النقيض من ذلك فقد قام بارباروسا قائد البحرية المشهور في أيام سليمان بوضع أسطوله في ميناء مارسيليا العظيم حتى أنه في عام ١٥٣٧ م قامت حملة عثمانية تدعمها البحرية بشكل كامل بالاستيلاء على أوترانتو مفتاح الجزيرة الايطالية من الجنوب . كل ذلك يوضح مدى تنفيذ الدولة العثمانية لالتزاماتها مع فرنسا . أما بالنسبة الى النتائج الأخرى فإنه طبقاً للبند الخامس عشر فقد حصلت فرنسا على الحق الكامل في الحماية تحت علمها رعايا للدول الغربية الأخرى التي لم تحظ بأية امتيازات . هذا الوضع جعل لفرنسا مكانة مرموقة بين الدول الأوروبية ونتج عنه أن عدد كبير من الدول الغربية أصبح موضع امتنان لها . زد على ذلك أن هذا الوضع شجع بشكل تدريجي الدول الغربية الأخرى بالسعي للحصول على نفس المميزات التي تتمشى مع تلك التي حصلت عليها فرنسا . فنظراً لأن الانجليز والهولنديون كانت تراودهم نفس الأهداف الخاصة بالوقوف ضد توسع شارلز في أوروبا ،

هذه الأهداف التي كانت تراود كل من فرنسا والدولة العثمانية[١]، لذلك فإن العثمانيين قد فضلوا هذه الدول في نهاية المطاف ومنحوها امتيازات فأعطوا الامتيازات للانجليز في عام ٩٨٦ هـ / ١٥٨٠ م وللهولنديين في عام ١٠١٨ هـ / ١٦١٢ م[٢] . اضافة الى هذه النتائج الهامة لمعاهدة الامتيازات عام ٩٤١ هـ /١٥٣٥ م هناك نتيجة اقتصادية هامة وهي زيادة أوجه النشاط التجاري في شرقي البحر المتوسط وموانىء البحر الأحمر . هذا الأمر شجع السلطان سليمان الى دراسة حفر قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط . وفي الواقع كاد سنان باشا حاكم مصر أن يضع هذه الفكرة موضع التنفيذ عندما حاول أن يشق القناة في عام ١٥٦٤ م[٣] . فشق القناة سيوفر وسيلة بلوغ سريعة بين البحرين (البحر المتوسط والبحر الأحمر) مما يسهل زيادة النشاط التجاري كذلك سيتيح للدولة العثمانية الفرصة للتحكم في طرق التجارة بين أوروبا وآسيا والتي كان البرتغاليون يرغبون في التحكم فيها بعد اكتشافهم لطريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر من أجل استكمال سيطرتهم المتزايدة على الأسواق الأوروبية والمنتجات الشرقية .

هذا بالنسبة لرغبة السلطان العثماني أما بالنسبة لفرنسا فانه بعد التصديق على المعاهدة بدأت تتنافس مع البندقية على الاجراءات التجارية حتى أن نشاطها التجاري ازداد بشكل عظيم في أسواق الشرق الأدنى ، وأصبح هناك تبادل في السلع التجارية بين المنطقتين . وبشكل ملحوظ كان يوجد بالشرق الأدنى آلاف السفن التجارية العاملة وارتفع حجم التجارة وبلغت قيمتها ـ كما ذكر المؤرخ خليل انلك في كتابه الأمبراطورية العثمانية (ص ١٧) ـ ٣٠

(1) The Ottoman State and its place in World History. Edited by REwal H. Karpeat. Leiden: Brill, 1974. p. 56.
(2) Ibid., p. 57.

(٣) عبد المنعم سيد : الغزو العثماني لمصر ص ٣٧٠ .

مليون جنيه تشكل التجارة الفرنسية نصفها[١] . أما الأوروبيون فقد تاجروا تحت العلم الفرنسي وذلك بناء على ما تضمنته المعاهدة . وفي نهاية المطاف أصبحت أراضي الأمبراطورية العثمانية أسواقاً مفتوحة للتجارة أمام التجار الأوروبيين . أما العثمانيين فلم يمارسوا نفس الدور ويحتمل أن السبب في ذلك هو التوجيه الاقتصادي حيث أن العثمانيين لم تكن لهم نفس الدوافع التي يتمتع بها الأوروبيين تجاه التجارة .

وبالنسبة للناحية الدينية فنظراً للخلفيات الدينية المختلفة التي يدين بها التجار الغربيون الذين يتاجرون في الدولة العثمانية فلقد ضعف المبدأ الاقليمي للقانون الاسلامي داخل الأراضي العثمانية . فالمعاهدة أتاحت الفرصة أمام التجار الغربيون وبوجه خاص التجار الفرنسيون بأن ينشأوا مدارس وكنائس ويمارسون حماية غير رسمية على جميع المسيحيين المقيمين في الدولة العثمانية[٢] . أما العثمانيون فلم تكن لهم نفس المميزات نظراً لعدم وجود تجار عثمانيون في فرنسا يحق لهم ممارسة شؤونهم الدينية على نمط مساوي للفرنسيين المقيمين في الدولة العثمانية . إلا أن السياسة العثمانية من جانب آخر انتهزت فرصة الانشقاق الديني في أوروبا[٣] لتحقق نصر سياسي على الأمبراطور شارلز الخامس ليس فقط في صالحهم ولكن في صالح حلفائهم الفرنسيين كذلك . فصداقتهم مع فرنسا وعقد المعاهدة التجارية معهم أتاح الفرصة لاضعاف سلطة البابا والأمبراطور شارل الخامس وتقديم المساعدة العسكرية لخصومهم البروتستانت[٤] . وعلى هذا ليس بعيداً في هذا الشأن

(1) Halil Inalcik, **The Ottoman Empier**, p. 137.

(٢) رأفت الشيخ ، تاريخ العرب الحديث ، القاهرة ، دار الثقافة ، سنة ١٩٧٥ م ص ٣٩ .

(3) Stephen A. Fischer-Galati. **Ottoman Imperialism and German Protestantism, 1521-1522**. Cambridge. Harvard University Press, 1959. p. 117.

(4) **The Ottoman State and its place in World History**. Edited by Kemal H. Karpat Leiden: Brill, 1474, p.

تأييد الرأي القائل بأن انتشار البروتستانتية في أوروبا في القرنين السادس عشر الميلادي كان مترتباً على الدعم الذي قدمه العثمانيون للحركة اللوثرية وضغطهم على أسرة هابسبرج .

في خاتمة هذه الدراسة أود أن أذكر نقاط استنتاجية هامة :

أولاً : ان الأهمية التي أريد تأكيدها هي أن التحالف العثماني / الفرنسي قد تم على أساس مصالح سياسية واقتصادية ودينية أساسية مشتركة ، ومع ذلك فان المنفعة المتبادلة كانت ايجابية بالنسبة للرعايا الفرنسيين سلبية للعثمانيين .

ثانياً : إن التحليل الذي حاولته في تفسير بعض البنود الهامة يرمي للكشف عن توكيد السياق الذي استخدمت فيه الأطراف المتعاقدة مصطلحات معينة تحمل فكرة التكافىء في الأسلوب مثل : على الطرفين . . . لكل الطرفين . . . . على الدولتين . . . لجميع الرعايا . . . مع العلم أن طرق وتدوين هذه المصطلحات شيء وموضوع التنفيذ لصالح أي من الدولتين شيء آخر وهذا واضح تماما خلال استعراضنا لبنود المعاهدة .

ثالثاً : إذا ما نظرنا إلى الآثار المباشرة للمعاهدة فاننا سوف نجد أن العوامل السياسية كانت أكثرها فعالية (وقد سبق أن عرفنا أن السبب السياسي قد لعب دوره الرئيسي في إبرام المعاهدة) . إذ أن فرنسا التي تعتبر مناوئاً وخصماً عنيداً لسيادة شارلز الخامس سوف تحقق بتحالفها مع الدولة العثمانية القوية أمراً هاماً بالنسبة لمستقبلها السياسي وسيطرتها الأوروبية وفعلاً تحققت رغبتها بمحافظتها على التحالف مع الدولة العثمانية ، وكان عقد هذه المعاهدة السبب الرئيسي للتعاون المستمر بين كلتا الدولتين .

رابعاً : ان هذه المعاهدة وما تلاها من معاهدات أخرى سهلت الطريق وأتاحت الفرصة للأوروبيين ليتعرفوا تماماً على خارطة الوطن العربي عن قرب وعن مشاركة فعلية كانت نتائجها على المدى البعيد الاستعمار للوطن العربي . وما المشاكل التي يعيشها وطننا العربي والاسلامي الا نتيجة من نتائج مثل هذه المعاهدة وغيرها في كل ما يتعلق بتحقيق مطامع ومصالح الشعوب الأوروبية في بلادنا الغالية والتي أسفرت في النهاية في محاولاتهم لتفتيت الأمة الاسلامية والقضاء على وحدتهم .

بنود المعاهدة

البند الأول :

قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الاكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والمين والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد بحيث يجوز لرعاياتهما وتابعيهما السفر بحراً بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء إليها الإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أي يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم .

البند الثاني :

يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الاتجار فيها ولسيرها ونقلها براً وبحراً من مملكة إلى أخرى دفع العوائد

والضرائب المعتادة قديماً بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك ويدفع الأتراك في البلاد الفرنساوية ما يدفعه الفرنساويون بدون أن يدفع الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوساً أخرى .

البند الثالث :

كلما يعين ملك فرنسا قنصلاً في مدينة القسطنطينية أو في بيرا أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الآن بمدينة الاسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه وذمته في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاضي شرعي أو (صوباشي) أو أي موظف آخر ولكن لو امتنع أحد رعايا الملك عن اطاعة أوامر أو أحكام القنصل فله ان يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها وعلى مساعدته ومعاونته وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وأن أصدر حكماً في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغياً لا يعمل به مطلقاً .

البند الرابع :

لا يجوز سماع الدعاوى الضمنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا أو الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدّعين سندات بخط المدعي عليهم أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل الفرنساوي وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوى أو شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل .

البند الخامس :

ولا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوى جنائية أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية بل على القاضي أو المأمور التي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي .

وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الاستانة) يدعوهم أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنساوي ضد بعضهما .

البند السادس :

لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق بيك أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي ومن جهة أخرى يكون مصرح لهم باتباع شعائر دينهم ولا يمكن جبرهم على الإسلام أو اعتبارهم مسلمين ما لم يقروا بذلك مكرهين .

البند السابع :

لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع أحد العثمانيين أو اشترى منه بضائع أو استدان منه نقوداً ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقاً وكذلك لا يكون ملك فرنسا ملزماً بشيء بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعي عليه أو أملاكه لو وجدت باراضي الدولة الفرنساوية أو كان له أملاك بها .

البند الثامن :

لا يجوز استخدام التجار الفرنساويين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو فلائكهم أو ما يوجد بها من اللوازمات أو المدافع والذخائر أو التجارة جبراً عنهم في خدمة جلالة السلطان الاعظم أو غيره في البر والبحر ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم .

البند التاسع :

يكون لتجار فرنسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية فتوزع أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها ولو توفي ولم يوص فتسلم تركته إلى وارثه أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل لو كان في محل وفاته قنصل وإلا فتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد أن تعمل بها قائمة جرد على يد شهود . أما لو كانت الوفاة في جهة بها قنصل فلا يكون للقاضي أو مأمور بيت المال أو غيرهما حق في ضبط التركة مطلقاً ولو سبق ضبطها بمعرفة أحد منهم يصير تسليمها إلى القنصل أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله وعلى القنصل توصيلها وتسليمها الى صاحب الحق فيها .

البند العاشر :

بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرنسا لهذه المعاهدة فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عند تابعيهم أو على مراكبهم أو سفنهم أو في أي محل أو اقليم تابع لسلطتهما في حالة الرق سواء كان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب يصير اخرجهم فوراً من حالة الاسترقاق إلى بحبوحة الحرية بمجرد طلب وتقرير السفير أو القنصل أو أي شخص آخر معين لهذا الخصوص ولو كان أحدهم قد غير دينة ومعتقده فلا يكون ذلك مانعاً لاطلاق سراحه.

ومن الآن فصاعداً لا يجوز لجلالة السلطان أو ملك فرنسا ولا لقبودانات البحر ورجال الحرب أو أي شخص آخر تابع لاحدهما أو لمن يستأجرونهم لذلك سواء في البر والبحر أخذ أو شراء أو بيع أو حجز اسراء الحرب بصفة أرقاء ولو تجاسر قرصان أو غيره من رعايا احدى الدولتين المتعاقدتين على أخذ أحد رعايا الطرف الآخر أو اغتصاب أملاكه أو أمواله يصير أخبار حاكم الجهة وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته شروط الصلح عبرة لغيره ورد ما يوجد عنده من الأشياء المغتصبة الى من أخذت منه وإذا لم يضبط الفاعل فيمنع هو وجميع شركائه من الدخول في البلاد وتضبط ممتلكاته لجانب الحكومة التابع اليها ويصير التعويض على ما حصل له من الضرر مما يصادر من أملاك الجاني وهذا لا يمنع مجازاته لو صار ضبطه فيما بعد وللمجني عليه أن يستعين على الحصول على ذلك بضامني هذا الصلح وهم السر عسكر عن الجناب السلطاني وأكبر القضاة عن ملك فرنسا .

البند الحادي عشر :

لو تقابلت دونانمات احدى الدولتين المتعاقدتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى فعلى هذه المراكب تنزيل قلوعها ورفع أعلام دولتها حتى إذا علمت حقيقتها لا تحجزها أو تضايقها السفن الحربية أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمة وإذا حصل ضرر لاحدهما فعلى الملك صاحب الدونانمة تعويض هذا الضرر فوراً وإذا تقابلت سفن رعايا الدولتين فعليهما رفع العلم وابداء السلام بطلقة مدفع والمجاوبة بالصدق لو سئل ربانها عن الدولة التابع إليها ولما تعلم حقيقتها لا يجوز لاحداها أن تفتش الاخرى بالقوة أو تسبب لها أي عائق كان .

البند الثاني عشر :

إذا وصلت احدى المراكب الفرنساوية سواء بطريق الصدفة أو غيرها إلى

احدى مين أو شطوط الدولة العلية تعطى ما يلزمها من المأكولات وغيـرها من الاشياء مقابلة دفع الثمن المناسب بدون الزامها تفريغ ما بها من البضائع لدفع الأثمان ثم يباح لها الذهاب أينما تريد وإذا وصلت إلى الاستانة وأرادت السفر منهـا بعد الاستحضـار على جـواز الخـروج من أمين الجمـرك ودفـع الـلازم وتفتيشها بمعرفة الأمين المشار إليه فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها في أي محـل آخر إلا عند الحصون المقامة بمدخل بوغاز جاليبولي (الدردنيل) بدون دفـع شيء مطلقاً لا عند هذا البوغاز ولا في أي مكان آخر عند خروجها خلاف مـا صار دفعه سواءً كان الطلب باسم جلالة السلطان أو أحد مأموريه .

البند الثالث عشر :

لو كسرت أو أغرقت مراكب احدى الدولتين بالصدفة أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر فمن ينجو من هذا الخطر متمتعاً بحريته لا يمانع في أخذ ما يكون له من الامتعة وغيرها أما لو غرق جميع من بها فما يكن تخليصه من البضائع يسلم الى القنصل أو نائبه لتسليمها لاربابها بـدون أن يأخـذ القبودان باشا أو السنجق بيك أو الصوباشي أو القاضي أو غيرهم من مأموري الدولة أو رعاياها شيئاً منهـا وإلا فيعاقب من يـرتكب ذلك بـأشد العقـاب وعلى هؤلاء المأمورين أن يساعدوا من يخصص لاستلام الأشياء المذكورة .

البند الرابع عشر :

لـو هرب أحـد الارقاء المملوكين لاحـد العثمـانيين واحتمى في بيت أو مركب أحد الفرنساويين فلا يجبر الفـرنساوي إلا على البحث عنـه في بيته أو مركبه ولو وجد عنده يعاقب الفرنساوي بمعرفة قنصله ويرد الرقيق لسيده وإذا لـم يوجد الرقيق بدار أو مركب الفرنساوي فلا يسأل عن ذلك مطلقاً .

البند الخامس عشر :

كل تابع لملك فرنسا اذا لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية مدة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة أيا كان اسمها ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة أو مخازن جلالة السلطان ولا بالشغل في الترسانة أو أي عمل آخر وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرنسا .

وقد اشترط ملك فرنسا أن يكون للبابا وملك انكلترا أخيه وحليفه الأبدي وملك ايقوسيا الحق في الشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم .

البند السادس عشر :

يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ امضائها مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة ولكي لا يدعي أحد الجهل بهذه المعاهدة يصير نشر صورتها في الاستانة واسكندرية ومصر ومرسيليا وناربونة وفي جميع الأماكن الأخرى الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل من الطرفين انتهت المعاهدة(١) .

(١) هذه المعاهدة مدونة في كتاب محمد فريد بيه : **تاريخ الدولة العلية العثمانية** . ص ٩١ ـ ٩٤ .

المصادر والمراجع

أ ـ العربية :

ـ أحمد شلبي : **التاريخ الاسلامي والحضارة الاسلامية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧ م .
ـ رأفت الشيخ : **تاريخ العرب الحديث** . القاهرة ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥ م .
ـ محمد أنيس : **الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤ ـ ١٩١٤ م** . القاهرة ، دار الجيل ، ١٩٦٥ م .
ـ محمد عبد المنعم : **الغزو العثماني لمصر** . الاسكندرية ، مؤسسة الجامعة الطبعة الأولى ، ١٩٦٨ م .
ـ محمد فريد بيه : **تاريخ الدولة العليّة العثمانية** . مطبعة محمد افندي ، الطبعة الثانية ١٨٩٦ م .

ب ـ الاجنبية

Acton, LL.D **The Cambridge Modern History**, Vol. III. The war of Religion. New York:The Macmillan Company, 1918.
Ancient Dipolmate Un. **Le Regime des Capitulations.** Son historire, Son application, Ses Modifications, Paris, 1898.
Atiya, A.A. **Crusade, Commerce and Culture.** Bloomington: Indiana University Press, 1962.

Atiya, A.S. **The Crusade in the Later Middle Ages,** 2nd Ed. New York: Kraus Reprint Corporation, 1965.

Braudel, Fernard. **The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II,** Vol. II. New York, Harper and Row, Publishers, Inc., 1973.

Brown, P.M. **The Foreigner in Turkey.** Princeton: Princeton University Press. 1914.

Burke, Wilkinson. **Francis in All His Glory.** New York: Farrar, Straus and Giroux, Ist ed., 1972.

Charriere, Par E. **Negociations de la France Dans le Levant.** Paris: Imprimerie Nationale, Vol. I, 1860.

Davis, W., S. **A Short History of the Near East.** New York: The Macmillar Company, 1923.

Dowenly, Fairfax. **The Grande Turke.** New York: Minton, Balch and Company, 1929.

Enhard. **Early Lives of Charlemagne.** Tr. and edited by professor A. J. Grant. London: Chatto and Windus, 1926.

Fischer, S.A. **Ottoman Imperialism and German protestantism, 1521-1555.** Cambridge: Harvard University press, 1959 .

Fisher, S.N. **The MIddle East A History.** New York: Alfred A. Knope, 2nd., 1969.

Habsburg, Otto von. **Charles V.** Tr. by Michael Ross. London,: Weindenfeld and Nicolson, 1970.

Halil, Inalcik. **The Ottoman Empire, the Classical Age, 1300-1600.** Tr. by Norman Itzkowitz and Colin Imber. London: Weidenfeld and Nicolson, Ltd., 1973.

Geyd, Uriel. **Studies in Old Ottoman Criminal Law.** Oxford: Press, 1973.

Karpat, K.H. **The Ottoman State and Its Place in World History. Leiden, Brill, 1974.**
Leiden, Brill, 1974.

KOrtepeter, C.M. **Ottoman Imperialism During the Reformation: Europe and the Caucasus.** New York: New York University press 1972.

Lenczowsky, George. **The Middle East in World Affairs.** New York: cornell University press, 1977.

Noradounshian, Gabriel. **Recueil d'Actes Internationaux L'Empire Ottoman, 1300-1798.** Paris: Leipzig Neuchatel, 1897.

Paomer, E.H. **The Caliph Harun Alrashid and Saracen Civilization.** New York: G. P. Putnam's Sons, 1881.

Philby, John. **Harun Al Rashid.** New York: D. Appleton Century Company, 1st. Ed., 1934.

Ravndal, G.B. **The Origin of the Capitulations and of the Consular Institution.** Senate Document No. 34, 67th Congress, 1st Sess. Published by the Washington Government printing Office, 1921.

Robertson, William. **History of Charles V.** New York: Harper and Brothers, 1836.

Roger, B. M. **Suleiman the Magnificent, 1520-1566.** Cambridge: Harvard University press, 1944.

Shaw, Standford J. **Between Old and New, The Ottoman Empire Under Sultan Selim III.** Cambridge: Harvard University press, 1971.

Shaw, Stanford J. **The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt,** 1517-1798. Princeton: Princeton University press, 1962.

Sugar, P.F. **Southeastern Europe under Ottoman Rule, 1354-1804.** University of Washington press, 1977.

Vaughan, Dorothy M. **Europe and the Turk A Pattern of Alliances,** 1350-1700. Liverpool, Wilmer Brothe and Company, 1st. Ed., 1954.

Wood, A.C. **A History of the Levant Company,** Ltd., 2nd Ed., 1964.

د/ يوسف علي رابع الثقفي